ثمن جهود الوزراء والقياديين والقائمين على تنفيذها

مجلس الوزراء : تسريع تنفيذ المشاريع التنموية والحيوية

المشاري أحاط الحضور علما بشأن مشروع مدينة الصابرية السكنية التي ستوفر 55 ألف وحدة سكنية

المخيزيم أطلع المجلس على توقيع تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية

الشيخ فهد اليوسف مترئسا اجتماع الحكومة أمس

جانب من اجتماع المجلس

إقرار مشروع مرسوم بتعديل أحكام قانون حماية الأموال العامة كأولوية وطنية لسد الثغرات

تحديث الصياغات القانونية وتوسيع نطاق التجريم والحماية الموضوعية والإجرائية للمال العام

تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بهدف تسريع التقاضي ومواكبة التحول الرقمي

توحيد تعريف «الموظف العام» وتوسيع تجريم استغلال الوظيفة ليشمل كل منفعة غير مشروعة

التشديد عند الارتباط بمناقصة وتشديد حظر إفشاء الأسرار بعد انتهاء الخدمة إلى عشر سنوات

العزل والغرامة حتى ثلاثة آلاف دينار ومنح المحكمة سلطة تقديرية في العزل عند الخطأ غير العمدي

استحداث نص يجرم الغش في تنفيذ العقود الحكومية وتجريم الإضرار العمدي بالمال العام

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس الثلاثاء في قصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بعد الاجتماع أن وزير النفط طارق سليمان الرومي أحاط مجلس الوزراء علما في مستهل اجتماعه بافتتاح مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي التابع لشركة نفط الكويت يوم الخميس الماضي والذي يعتبر جزءا من استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية للتحول الرقمي في مجال الطاقة وذلك بحضور كل من وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود العمر ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود.

كما أحاط وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري مجلس الوزراء علما بشأن مشروع مدينة الصابرية السكنية التي ستوفر 55 ألف وحدة سكنية إلى جانب مناطق خدمية وتجارية وترفيهية ومرافق عامة على مساحة 80 كيلو مترا مربعا والتي تعتبر إحدى أكبر المشاريع الإسكانية والتنموية في شمال البلاد.

وكذلك أحاط وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور صبيح المخيزيم مجلس الوزراء علما بتوقيع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة يوم الأحد الماضي وثيقة التزام بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية بالتحالف مع شركة «أكواباور» ومؤسسة الخليج للاستثمار حيث يتولى التحالف بموجب هذا الاتفاق مسئولية تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشروع الهادف إلى إنشاء محطة متكاملة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه عبر تأسيس شركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه وتعديلاته والقانون رقم 16 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من جهته ثمن مجلس الوزراء جهود الوزراء والقياديين والقائمين على تنفيذ المشاريع التنموية مؤكدا حرص مجلس الوزراء على الإسراع في تنفيذ كافة المشاريع الحيوية بالسرعة الممكنة.

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء التوصيات الواردة ضمن محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون القانونية لعدد من مشروعات مراسيم بقانون بشأن اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومات عدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وتلك الدول في مختلف المجالات وقرر مجلس الوزراء الموافقة عليها ورفعها لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة باعتبار حماية الأموال العامة إحدى الأولويات والواجبات الوطنية التي تقع على عاتق الحكومة وبهدف سد الثغرات التي كشفت عنها التطبيقات العملية وتحديث الصياغات القانونية وتوسيع نطاق التجريم والحماية الموضوعية والإجرائية للمال العام.

وتتمثل التعديلات بتوحيد تعريف «الموظف العام ومن في حكمه» ومد مهل الإخطار والرد لديوان المحاسبة إلى 30 يوما مع اعتماد استخدام الوسائل الإلكترونية لذلك ورفع حد الاستثمارات الخاضعة للبيان إلى مائتين وخمسين ألف دينار وتحويل التقارير إلى سنوية وتوسيع تجريم استغلال الوظيفة ليشمل كل منفعة غير مشروعة والتشديد عند الارتباط بعقد أو مناقصة وتشديد حظر إفشاء الأسرار بمد الحظر بعد انتهاء الخدمة إلى عشر سنوات مع جواز العزل والغرامة حتى ثلاثة آلاف دينار ومنح المحكمة سلطة تقديرية في العزل عند الخطأ غير العمدي واستحداث نص يجرم الغش في تنفيذ العقود الحكومية وتجريم الإضرار العمدي بالمال العام دون تحقيق منفعة شخصية وتقرير المسئولية الجزائية للشخص الاعتباري عن جرائم المال العام وتمكين النيابة العامة من المطالبة برد الأموال بعد سقوط الدعوى الجزائية وتشديد عقوبة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق بغرامة تصل إلى عشرة آلاف دينار ودمج وتنظيم قواعد الإعلان والتنفيذ وربطها بقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وتحديد مهلة أسبوع للمعارضة على الأحكام الغيابية.

وكذلك وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بهدف تسريع التقاضي ومواكبة التحول الرقمي حيث نصت مواد مشروع مرسوم بقانون آنف الذكر بأن يشمل التعديل إجراءات إلكترونية كاملة وتشديدا على ضوابط رد القضاة ورفع لمبالغ الكفالات والغرامات كما نصت أبرز مواد مشروع مرسوم بقانون بشأن التقاضي الإلكتروني حول رفع الدعوى حتى تنفيذ الأحكام مع إمكانية عقد الجلسات عن بعد أما بشأن رد القضاة فإن ذلك يتطلب كفالة قيمتها 200 دينار كويتي وغرامة بين 500 – 1000 دينار كويتي عند رفض الطلب ومنع تكرار رد القاضي نفسه والفصل في طلب الرد خلال شهر.

تعطيل العمل بجميع الوزارات الخميس 4 سبتمبر بمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف

قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يوم الخميس الموافق 4 سبتمبر 2025 بمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف لعام 1447 هـ على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 7 سبتمبر 2025.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء الذي عقد أمس الثلاثاء برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

وأناط القرار بالأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة أن تقوم بتحديد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها بمراعاة المصلحة العامة.

«التواصل الحكومي» : 4 فئات للتأشيرة السياحية لدخول الكويت

أعلن مركز التواصل الحكومي أمس الأول عن أربع فئات للتأشيرة السياحية لدخول دولة الكويت كما أعلن أن صلاحية التأشيرة للفئتين الأولى والثانية تبدأ من 30 يوما وتصل إلى 360 يوما وفق خيارات متعددة.

وقال مركز التواصل الحكومي عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي إن صلاحية التأشيرة للفئة الأولى تشمل مواطني الدول ذات المؤشرات العالية في السلامة وقوة الجواز والاقتصاد بخيارات متعددة للتأشيرة أما الثانية تشمل مواطني ومقيمي الخليج من أصحاب المهن المؤهلة أو الحاصلين على تأشيرات/ إقامات أمريكية أو بريطانية أو شنغن.

وأوضح المركز ان الفئة الثالثة تشمل باقي الجنسيات مع إثبات الملاءة المالية وتقديم ضمانات لافتا إلى أنه سيجري إطلاق هذه الفئة قريبا بينما تشمل الفئة الرابعة زوار الفعاليات والأحداث في الكويت وفق شروط تحدد لكل حدث.

العوضي والمشعان والعمر

الحويلة والمشاري والجلال والوسمي